

# Strengthening Legal Guarantees for the investment in Halal Sector

## تعزيز الضمانات القانونية للاستثمار في قطاع الحلال

أحمد سالم أحمد العجيلي\*

الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا.

Ahmed Salem Ahmed Alejili\*

Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya.

Received 27 Sep. 2025; Accepted 12 Oct. 2025; Available Online 20 Oct. 2025

<https://birne-online.de/journals/index.php/agjls>

### Abstract

**Keywords:**

Halal Codification, Dispute Resolution, Arbitration, Judiciary, Investment Guarantee, Halal Assurance.

The halal trade has increasingly dominated vast markets worldwide, primarily in response to the needs of Muslim consumers. This widespread expansion-driven by both commerce and industry on one side, and Muslim consumers on the other-has resulted in a thriving market grounded in various technical, religious, and jurisprudential frameworks. However, in the absence of a dedicated legal framework regulating this sector, these foundations often fall short of providing adequate legal guarantees for investment, even though they serve as essential preliminary building blocks for its organization.

This study analyzes the legal systems related to the halal industry-particularly the Malaysian halal standards-to explore the means and mechanisms of conferring legal status upon the halal system and establishing the fundamental guarantees necessary for investment and development in this sector. It further examines the legal framework governing halal products with respect to codification and legislative stability, as well as the mechanisms for resolving investment disputes in the halal sector through judicial and arbitral systems. The research adopts descriptive, analytical, and comparative methodologies.

Findings reveal that the halal sector still lacks appropriate legal regulation, both in terms of codification and dispute resolution mechanisms, as it continues to be viewed primarily as a matter governed by Islamic jurisprudence. Accordingly, the study recommends strengthening the legal role in the halal sector through a comprehensive legislative framework encompassing all its dimensions, followed by detailed regulations and technical standards. It also calls for the establishment of specialized systems for dispute resolution within judicial and arbitral contexts. This is particularly important since law remains the only discipline capable of translating the outcomes of Sharia-based fatwas and scientific laboratory results into a precise, enforceable legal language that instills confidence in all parties involved-investors and consumers alike-and serves as a reliable reference in the event of disputes.

**الكلمات المفتاحية:**  
 تقويم الحلال. تسوية المنازعات. التحكيم. القضاء. ضمان الاستثمار. ضمان الحلال.

\* Corresponding Author: Ahmed Salem Ahmed Alejili  
 Email: ahmed.s.ahmed1977@gmail.com  
 doi: 10.51344/agjlsv4i13

## المستخلص

باتت بحارة الحلال تستأثر بمناطق واسعة على مستوى العالم تلبية حاجيات المستهلك المسلم أساساً. ونتج عن هذا الانتشار الواسع الذي تتجاذبه التجارة والصناعة من جهة، والمستهلك المسلم من جهة أخرى سوق رائجة استمدت أساسها التنظيمية من إطار فنية وشرعية وفقهية مختلفة في غياب إطار قانوني خاص ينظمها. وغالباً لا ترقى هذه الأسس لتقديم الضمانات القانونية المناسبة للاستثمار في هذا القطاع وإن كانت تفي بالحاجة كلينات تأسيسية لتنظيمه.

تناول الدراسة ومن خلال خليل النظم القانونية ذات العلاقة لاسيما مواصفات الحلال الماليزية أوجه وآليات إضفاء الصبغة القانونية على نظام الحلال والتأسيس للضمانات الأساسية للاستثمار في هذا القطاع وتطويره. وتناقش ضمان الإطار القانوني للمنتجات الحلال فيما يتعلق بمسألتي التقنين والثبات التشريعي. وكذلك تسوية منازعات الاستثمار في قطاع الحلال في نظامي القضاء والتحكيم، بالإضافة بالمنهجين الوصفي والتحليلي وكذلك المنهج المقارن.

ومن خلال البحث تبين أن قطاع الحلال لا يزال يفتقر للتنظيم القانوني المناسب من حيث التقنين أو من حيث نظام تسوية المنازعات فيه. لكونه لا يزال يُنظر كشأن يخضع للفقه الشرعي، وتوصي الدراسة بدعم الدور القانوني في قطاع الحلال من خلال تأطير قانوني تشريعي يضم كافة جوانبه، تليه لواحة تفصيلية. ومن ثم مواصفات قياسية تتضمن الجوانب الفنية. بالإضافة إلى تأسيس نظم خاصة لتسوية المنازعات ضمن نظامي القضاء والتحكيم. لاسيما وأن القانون هو العلم الوحيد القادر على ترجمة النتائج الشرعية في دور الفتوى ونتائج العلماء في المختبرات إلى لغة نافذة دقيقة. يطمئن لها جميع الأطراف من فيهم المستثمر والمستهلك، ويلجأ لها عند نشوء نزاع.

## 1. المقدمة

يشكل الاستثمار في منتجات الحلال أحد أسرع القطاعات نمواً في الأسواق العالمية. نظراً لزيادة الطلب على المنتجات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بما يشمل الأغذية، والمشروبات، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الدوائية، وغيرها. ويتميز هذا القطاع بخصوصيته الفريدة التي تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والشرعية في الوقت نفسه، حيث يلتزم المستثمرون بمعايير الحلال لضمان قبول المنتجات في الأسواق المستهدفة، وهو ما يضفي على هذا الاستثمار قيمة أخلاقية ومنافسة عالية.

ورغم فرص النمو الكبيرة، يواجه الاستثمار في منتجات الحلال تحديات عديدة. من أبرزها غياب إطار قانوني موحد وراسخ ينظم هذا القطاع، ما يؤدي إلى اختلاف تطبيق المعايير الشرعية بين الدول والمناطق. ويخلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين. كما تشكل مسألة ضمان الحلال في جميع مراحل الإنتاج والتوزيع تحدياً جوهرياً، إذ تتطلب رقابة دقيقة وتوافقاً مع المواصفات القياسية الدولية والخليوية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المستثمرين تحديات تتعلق بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار، سواء فيما يخص الالتزام بمعايير الشرعية أو القوانين التجارية. حيث لا تتوفر دائمًا آليات مرنّة وفعالة لتسوية هذه النزاعات، مما قد يعيق جذب الاستثمارات الأجنبية والخليجية.

ولذلك، يصبح تعزيز الإطار القانوني وضمان وضوح المعايير الشرعية وسلامة آليات تسوية المنازعات أمراً جوهرياً لنجاح الاستثمار في قطاع منتجات الحلال. وتحقيق تدفيه المستدامة بما يخدم المستثمرين والمستهلكين على حد سواء.

### أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في سعيه لتعزيز الإطار القانوني لضمان الاستثمار في قطاع الحلال. من خلال: استقرار قواعده القانونية لتوفير بيئة استثمارية موثوقة. وضمان ملاءمة آليات تسوية المنازعات، والحفاظ على خصيصة الحلال في المنتجات موضوع الاستثمار، بما يضمن الالتزام الشرعي والقانوني في آنٍ معاً.

### مشكلة البحث

تكمّن إشكالية البحث في ضعف الإطار القانوني المحفز للاستثمار في قطاع الحلال، إذ يفتقر هذا الإطار إلى أسس قانونية راسخة تحدد مصادره وتعزز استقراره، إضافةً إلى عدم وجود قواعد فعالة لتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار في هذا القطاع. كما أن غياب معايير واضحة لضمان الحلال في المنتجات يشكل تهديداً لاستقرار الاستثمار وثقة المستثمرين.

### الدراسات السابقة

يتميز الاستثمار في قطاع الحلال بخصوصية تجمع بين الاستثمار وضمان طبيعة الحلال في المنتج، وهو ما تغطيه الأدبيات والدراسات السابقة بشكل متكامل - حسب اطلاع الباحث -. ولم تجمع أغلب الدراسات بين الاستثمار واللال في آنٍ معاً. حيث أن الدراسات السابقة لا زالت تقليدية إلى حدٍ كبير، فلم تُعنِ معظم دراسات الحلال بالاستثمار، ولم تُعنِ معظم دراسات الاستثمار باللال وخصوصية الاستثمار فيه. وهو ما دعا الباحث إلى إجراء مقاربات واسعة بين الآليات القانونية للاستثمار من جهة، وخصوصية اللال وطبيعته من جهةٍ أخرى لتقسيم الآليات القانونية المناسبة للاستثمار في قطاع الحلال. وذلك كله في ضوء القواعد القانونية العامة ذات الصلة بالإطار القانوني للاستثمار وفي مقدمتها الثبات التشريعي وتسوية المنازعات كمتركتزات قانونية أساسية للاستثمار وتشجيعه. مستخدماً للمنهجين التحليلي والوصفي، وكذلك المنهج المقارن. وفيما يلي أبرز الدراسات السابقة المستند إليها البحث:

لقد أكدت دراسة للباحث محمد عبد اللطيف رجب بعنوان *تقنين الأحكام الشرعية ضرورة عصرية على ضرورة تقويم الأحكام الشرعية لمواكبة التطورات العصرية*. وبينت أن وجود أحكام شرعية واضحة ومقننة يوفر أساساً لاستقرار الإطار القانوني. كما دعمت فكرة ضرورة وجود إطار قانوني واضح ومستقر لضمان الاستثمار في قطاع الحلال.<sup>1</sup> وناقش الباحث محمد فردوس نور الهدي بدراساته آثار الظروف الاجتماعية على الفتوى الشرعية: ماليزيا نموذجاً تأثير الظروف الاجتماعية على تغير الفتوى الشرعية. ما قد يؤدي إلى عدم استقرار الأحكام الشرعية وفقاً للسياقات الاجتماعية المتغيرة. وإفاده البحث: أبرزت أهمية استقرار الأحكام الشرعية في تقويم اللال لضمان وضوح الإطار القانوني وحماية الاستثمار.<sup>2</sup>

1 رجب، محمد عبد اللطيف. (2006). *تقنين الأحكام الشرعية ضرورة عصرية*. ورقة مقدمة لندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر: الواقع والأعمال. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة.

2 فردوس نور الهدي، محمد. (2003). آثار الظروف الاجتماعية على الفتوى الشرعية: ماليزيا نموذجاً. مركز البحوث الجامعية الإسلامية ماليزيا.

وركزت دراسة الباحث محمد زكي عبد البر المعونة بتقنيين الفقه الإسلامي على أهمية تقنيين الأحكام الفقهية لضمان وضوحاً واستقرارها، ما يسهم في تعزيز الثقة القانونية لدى المستثمرين. وساعدت في التأكيد على ضرورة تقنيين مفهوم الحلال لضمان استقرار الاستثمار فيه.<sup>3</sup>

وفي التجربة الماليزية نظم قانون الأوصاف التجارية الماليزي (2011) الأوصاف التجارية للمنتجات، بما فيها منتجات الحلال، ووضع معايير حماية المستهلك وضمان صحة التسويق.<sup>4</sup> ووفر القانون مرجعاً عملياً للتوضيح كيفية تنظيم المنتجات الحلال وضمان استقرارها القانوني. وكذلك الأمر بخصوص المعايير القياسية الماليزية لمنتجات الأغذية الحلال (MS 1500:2009) التي حددت معايير تصنيع الأغذية الحلال بما يشمل العمليات والإشراف الشرعي، لضمان مطابقة المنتجات لمعايير الحلال. وساعدت في تحديد المعايير العملية لضمان التزام المنتجات بمفهوم الحلال.<sup>5</sup>

كما تناول قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي (2013) القرار رقم 198 (21/4) مسألة تقنيين الأحكام الشرعية المتعلقة بالاستهلاك، مؤكداً على وضوح المعايير الشرعية لضمان الالتزام باللال، وأكيد ضرورة وجود قرارات شرعية واضحة لثبت الإطار القانوني للقطاع.<sup>6</sup> وفي قرار المجمع (2015) القرار رقم 210 (22/6) تحديد لمعايير إضافية لتقنيين الحلال وضمان استقرار الأحكام الشرعية المتعلقة بالمنتجات الحلال، مع تعزيز فكرة وجود مرجعية شرعية واضحة للاستثمار في الحلال.<sup>7</sup>

ولقد قدم الباحث فوزي محمد سامي في كتابه التحكيم التجاري الدولي شرحاً مفصلاً لنظام التحكيم التجاري الدولي وأليات تسوية النزاعات التجارية، وأبرز التحكيم كأداة فعالة لتسوية منازعات الاستثمار في قطاع الحلال.<sup>8</sup> وعلى مناولته تناول الباحث أبو زيد رضوان في مؤلفه الأساس العام للتحكيم التجاري الدولي المبادئ العامة للتحكيم التجاري الدولي، مع التركيز على المرونة في تسوية النزاعات وحماية الحقوق، ودعم اعتماد التحكيم كآلية مناسبة لحماية الاستثمار في منتجات الحلال.<sup>9</sup> وكذلك استعرض الباحث عبدالحميد الأحدب في مؤلفه موسوعة التحكيم الدولي نماذج التحكيم الدولي المختلفة، وأبرز فعالية التحكيم في ضمان الحقوق وتسوية النزاعات، وأوضح كيفية تفعيل التحكيم لضمان حل المنازعات في قطاع الحلال بفعالية وكفاءة.<sup>10</sup>

### منهجية البحث وخطته

يعتمد البحث على مقاربة شاملة بين الأطر القانونية لتقنيين ضمانات الاستثمار، وخصيصة الحلال وطبيعته، في ضوء القواعد القانونية العامة المتعلقة بالاستثمار، ويركز على الثبات التشريعي وتسوية المنازعات كمحاور أساسية لتشجيع الاستثمار.

3 زكي عبد البر، محمد. (1986). تقنيين الفقه الإسلامي. إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.

4 ماليزيا. (2011). قانون الأوصاف التجارية الماليزي.

5 ماليزيا. (2009). المعايير القياسية الماليزية لمنتجات الأغذية الحلال (MS 1500:2009).

6 جمع الفقه الإسلامي الدولي. (2013). القرار رقم 198 (21/4). الدورة الخامسة والعشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية.

7 مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2015). القرار رقم 210 (22/6). الدورة الثانية والعشرون، الكويت.

8 سامي، فوزي محمد. (2006). التحكيم التجاري الدولي، عمان: دار النقاء.

9 رضوان، أبو زيد. (1996). الأساس العام للتحكيم التجاري الدولي، دار الكتاب الحديث.

10 الأحدب، عبدالحميد. (2008). موسوعة التحكيم، التحكيم الدولي، الكتاب الثاني، بيروت، منشورات الملبي الحقوقية

استخدم الباحث المنهجين التحليلي والوصف المقارن. ويشتمل البحث على مباحثين رئيسيين: بحث ضمن الإطار القانوني للمنتجات الحلال: ويشمل مسأله التقني والثبات التشريعي. وبحث تسوية منازعات الاستثمار في قطاع الحلال: ويتناول نظامي القضاء والتحكيم وملاءمتهم لتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار في هذا القطاع.

## 2. المبحث الأول: ضمان الإطار القانوني المناسب لتنظيم قطاع الحلال

لضمان الإطار القانوني المناسب للمنتجات الحلال. تتناول الدراسة مسأله التقني وهم: عملية التقني وما يرتبط بها من مقتضيات الصياغة في الطلب الأول. ومسأله الاستقرار والثبات التشريعي في الطلب الثاني.

### 1.2 المطلب الأول: تقني مفهوم الحلال في المنتجات

لعله من المناسب تقديم ضمن هذا الإطار مفهوم الحلال. أو بالأحرى المنتج الحلال محظى الحديث تمهيداً للتقنياته. ويعرف الحلال لغةً بأنه نقىض الحرام، أو هو الحلال والإطلاق<sup>11</sup>. أما اصطلاحاً فيُعرف بأنه المطلق بالإذن من قبل الشارع<sup>12</sup>.

أما المنتج الحلال، فهو مفهوم مستحدث وقلما يجد له تعريفاً فقهياً أو قانونياً. ومن المحاولات التشريعية التي عَنَت بتعريفه قانون الأوصاف التجارية الماليزي لسنة 1975، والذي نالت به ماليزيا فضل السبق في هذا المجال. وهو التعريف الذي تبنّاه قانون الأوصاف التجارية الماليزي لسنة 2011. والذي عرّفه بشكل وصفي بأنه: المنتج المُتوافق مع الشريعة الإسلامية: وهو المنتج الذي يخلو من: أي مكونات تعود لحيوانات محظمة. أو غير مذكاة وفقاً للقواعد الشرعية. أو أي بحث أو مسحٍ وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. أو أي شيءٍ مستخرج من الإنسان أو عائدٍ إليه لا تخizه الشريعة الإسلامية. أو أي مواد ضارة أو خطيرة أو سامة. وألا يحضر المنتج أو يعالج أو يُصنّع بواسطة أدوات ملوثة بالنجاسات. وألا يختلط عند إعداده أو تخزينه أو تخزينه مع أي منتجات لا تنطبق عليها الشروط المقدمة. أو أي شيءٍ بحثٍ وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. كما يجب أن يتم إعداده وتصنيعه وتخزينه ونقله وعرضه وتجهيزه ببراعة الاشتراطات الصحية ومعايير الجودة والسلامة والصحة والأمان في المنتج<sup>13</sup>. وهو تقريراً نفس التعريف الذي أوردته المواصفة القياسية الماليزية للأغذية رقم (MS 1500:2009)<sup>14</sup>.

أما التقني فيُطلق على التشريع الذي يجمع بين دفتيره مجموع القواعد المنظمة لفرع قانوني معين في مدوّنة واحدة<sup>15</sup>. وهو ما أملأ اختياراته نظراً ل المناسبة لطبيعة التشريع المستهدفة في المنتجات الحلال والتي تقتضي إضفاء الصبغة القانونية على كافة جوانبها الضمان وضوحاً ومن ثم تطبيقها. لاسيما وأن عملية التقني تقوم على ركينين أساسيين وهما: صياغة الحكم

11 ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. (ت. 711 هـ). لسان العرب. مادة (حلل). القاهرة: دار صادر. ط. 3. هـ. ج. 14. ص. 297.

12 الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني. (ت. 1094 هـ). الكليات. مؤسسة الرسالة. بيروت. 1992. ج. 2. ص. 253.

13 Parliament of Malaysia. (2011). Trade Descriptions Act 2011 (Act 730). <https://www.kpdn.gov.my/images/2024/awam/akta/kpdn/Act%20730.pdf>

14 International Organization for Standardization. (2009). MS 1500:2009 Halal food - Production, preparation, handling and storage: General guidelines (2nd revision). ICS 67.020..

15 الصدة، عبد المنعم فرج. (1971). أصول القانون. بيروت، دار النهضة العربية. ص. 114.

الشرعى في قالب قانوني مجاز ومحدد، وإلزام القاضي بتطبيقه والحكم بموجبه كقانون واجب التطبيق.<sup>16</sup>

والمراد بالتقنين هنا هو جمع الأسس الشرعية والفنية الحاكمة للhalal في المنتجات وصياغتها في قالب قانوني جامع. وهي عملية تُعَد إلى أذهاننا الشواهد الأولى لبدایات التقنين. ومنها على سبيل المثال: خطاب حاكم مصر الخديوي إسماعيل لفاعة الطهطاوي بشأن شكوى الإنجليز من عدم معرفة حقوقهم ومصادرها عند نشوب خلاف مع الأهالي نظراً لصعوبة الرجوع إلى كتب الفقه الإسلامي وما تتضمنه من أحكام شرعية. ما دعاه إلى الطلب من مشيخة الأزهر تجميع كتاب يضم الأحكام المدنية الشرعية على النحو والترتيب الوراد في قانون نابليون (تقنين) أو أنه سوف يضطر للعمل بذلك القانون نظراً لوضوحيه وبُسر الرجوع إليه.<sup>17</sup>

وهو في الواقع ما ذهب إليه القضاء في الكثير من السوابق، ومن ذلك ما ذهب إليه القضاء البريطاني في القضية المعروفة ببنك الشامل/البحرين بالنص بأن: «مجرد الاتفاق على تطبيق (أحكام الشريعة الغربية) لا يتيح تطبيقها تلقائياً مالم يتم تقنينها في نصوص واضحة ومحددة».<sup>18</sup>

ولذلك فإن التشريع لم يجد بُدًّا من تقنين الأحكام الشرعية للمعاملات في قوالب قانونية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، حيث جرت العادة على تقنين أحكام الشريعة الإسلامية ذات الصلة بالأحوال الشخصية ضمن إطار قوانين الأسرة، وتقنين الأحكام الخاصة بالإرث والوصية، وغيرها من القوانين لاسيما تلك التي تدرج اليوم ضمن إطار ما يُعرف بالاقتصاد الإسلامي كالصيغة الإسلامية والتأمين التكافلي ومؤخراً halal في المنتجات والخدمات ليحاول تغطية كافة الجوانب الاستهلاكية من أغذية وأدوية ومستحضرات العناية الشخصية والتجميل وغيرها، إلى جانب الجوانب الخدمية المتمثلة في السياحة halal وغيرها من الخدمات والأنشطة.

ويتم تقنين تلك الأحكام من خلال صورٍ شرعية متنوعة كالقوانين واللوائح والقرارات، إلا أنه في المنتجات عموماً، والمنتجات halal بشكلٍ خاص جرت العادة على تقنينها من خلال عملية يطلق عليها التقييس، والذي تعرّفه المنظمة الدولية للتقييس (الأيزو) ISO بأنه وضع وتطبيق قواعد لتنظيم نشاط معين لصالح الأطراف المعنية لتحقيق اقتصاد متكامل يأخذ في الاعتبار ظروف الأداء ومتطلبات الأمان ويصدر في شكل مواصفة قياسية. والمواصفة الفياسية هي عبارة عن وثيقة مُعتمدة من سلطة معترف بها باتباع نظم وأساليب التوحيد القياسي في مجال معين لتشتمل مجموع الاشتراطات التي ينبغي توافرها في المنتج أو الخدمة، أي هي عبارة عن وثيقة تحدد خصائص منتج أو خدمة معينة من حيث التصميم والحجم والوزن والأداء والمواد وعملية الانتاج وغيرها.<sup>19</sup>

16 عبد البر محمد زكي. (1986). تقنين الفقه الإسلامي. قطر، إدارة إحياء التراث الإسلامي. ط. 2، ص. 35.

17 عبدالعاطي، محمد عبد اللطيف رجب. (2006). تقنين الأحكام الشرعية ضرورة عصرية، ورقة مقدمة لندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر الواقع والأعمال 11-13، أبريل 2006، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ص. 20.

18 جندوبى، عبدالسلام. (2015-2016). التحكيم في المنازعات المصرفية الإسلامية (دراسة فقهية قانونية). رسالة ماجستير، جامعة الزيتونة، المعهد العالي لأصول الدين، تونس، ص. 107.

19 International Organization for Standardization. (2018, March 13). ISO - International Organization for Standardization. <https://www.iso.org/home.html>

وقد حاولت عدة دول وفي مقدمتها ماليزيا استنباط الأحكام الشرعية من الشريعة الإسلامية ووضعها في قوالب قانونية في صورة مواصفات قياسية خاصة بالمنتجات الحلال. أخذَ في الاعتبار الأطر الفنية والقانونية والتقنية الأخرى ذات الصلة بالمنتجات<sup>20</sup>. إلا أن تلك المعايير على الرغم من أهميتها إلا أنها لازالت تواجه الكثير من الإشكاليات تأتي في مقدمتها اختلاف المضامين الشرعية بِعَدَ للاختلافات المذهبية. وطريقة الصياغة التي يتجاذبها الباحثين في مجال الشرعية والصناعة على الرغم من كونها مهمة قانونية بالدرجة الأولى.

وتُبَرِّزُ مُشكلاًة الاختلافات المذهبية بشكلٍ واضح في الخطوط التوجيهية الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي بالمنظمة العالمية للأغذية (FAW) والتي تنص على أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات المذهبية بين الدول الإسلامية من حيث تطبيقها وتبنيها لهذه المعايير في أنظمتها الوطنية (CAC-GL24-1997)<sup>21</sup>. وهو ما حاولت المعايير الماليزية للأغذية (MS1500:2009) المشار إليها جاوزه في تقنيتها لمسألة الذكارة في البند (2.5) وذلك في تقنيتها لأكثر الشروط الواجبة في الذكارة في المذهب المختلفة على الرغم من أن المذهب الشافعی هو المذهب السائد في ماليزیا<sup>22</sup>. حيث اشترط في الذكارة قطع الحلقوم والودجين والمریع، في حين أن المذهب الشافعی يكتفي لصحة الذكارة قطع ما دون ذلك شريطة قطع الودجين<sup>23</sup>.

أما إشكالية الصياغة القانونية للأطر القانونية للحلال فتُبَرِّزُ من خلال عدم نضوج المضمن المُراد تقنيته وتشظييه بين العلوم المختلفة. أخذَ في الاعتبار المجالات ذات الصلة بالمنتجات من الجوانب التقنية والفنية والشرعية التي تنتهي إلى مزيج من العلوم ذات المضامين الفلسفية المختلفة والتي تقتضي مجهودات توفيقيّة مُضنيّة تتوالى الجمّع بين المفردات والمضامين الشرعية عند التقنيين من جهة<sup>24</sup>. والمزاوجة بينها وبين المصطلحات المهنية والفنية المتعارف عليها من قبل المنتجين والمحترفين من جهةٍ أخرى. وهي مهمة كما يقول الفقيه الألماني (إيرينج) (Ihring)<sup>25</sup> في كتابه «تطور القانون الروماني» نقلًا عن السنهوري؛ يجب أن تكون الصناعة القانونية قادرة على الحفاظ على استقرارها من جهة. ومواكبة التطور من جهةٍ أخرى. ويأتي ذلك من خلال إرجاع القواعد القانونية إلى أصولها وعناصرها الأولى ثم إعادة بناؤها بما يواكب الواقع<sup>26</sup>. ضمن إطار معايير الحلال. فقد كانت مسألة الصياغة من ضمن أهم الانتقادات التي وجهت لقانون ضمان المنتجات الحلال الأندونيسي (33/2014). والذي طالب المنتجين بإعادة صياغته من قبل المختصين في المنتجات من الفنيين والتقنيين وليس من قبل فقهاء الشريعة<sup>27</sup>.

20 Kamali, M. H. (2016). Moderation in fatwa and ijihad: Juristic and historical perspectives. *ICR Journal*, 7(3), 303-324. <https://doi.org/10.52282/icr.v7i3.246>.

21 Codex Alimentarius Commission. (1997). General guidelines for use of the term "Halal" (CAC/GL 24-1997). Rome: FAO/WHO. <https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius>.

22 نور الهدى، محمد فردوس. (2003). آثار الظروف الاجتماعية على الفتوى الشرعية: ماليزيا نموذجًا. *جامعة العلوم الإسلامية الدولية ماليزيا*. ص. 136.

23 الشافعی، محمد ابن إدريس. (1990). الأم، دار المعرفة، ج. 2. ص. 260.

24 عبدالبر، محمد زكي. (1986). تقنيات الفقه الإسلامي. مرجع سابق. ص. 96.

25 فقيه الماني، مؤلف كتاب تطور القانون الروماني في القرن التاسع عشر.

26 الأحدب، عبدالحميد. (2008). مرجع سابق. ط. 3. ص. 40.

27 Tempo.co. (2016, November 3). The halal-haram labelling debate. <https://en.tempo.co/read/news/2016/11/03/314817284/The-Halal-Haram-Labelling-Debate>

وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان لضمان الاستقرار القانوني الذي يكفل الاستثمار في قطاع الحلال الأخذ في الاعتبار كافة الجوانب الفنية والتقنية والتجارية شريطة وضع الضامن الشرعية كأولوية في التقنين وموائمة النظم الأخرى ذات الصلة بالمنتجات عليها وليس العكس. يضاف إلى ذلك استعارة المصطلحات والمفاهيم المتعارف عليها في الأوساط التجارية والصناعية وتأصيلها في ضوء المفاهيم القانونية وقواعده الأساسية.

كما يجب في عملية التقنين مراعاة الجانب العملي التطبيقي، بحيث لا يتم تقنين شرط لا يمكن تطبيقه من الناحية العملية. ومن ذلك على سبيل المثال ما جاء في المعاشرة القياسية الماليزية المشار إليها (MS1500:2009) في بندتها (2.7) (3.2) من اشتراط تطهير الآلات المستخدمة في المنتجات غير الحلال عند استخدامها للحلال بالماء والتراب وفقاً لقواعد التطهير في المذهب الشافعي، أو اشتراطها لعدم وجود حظائر للخنازير بالقرب من مصنع المنتجات الحلال. حيث أن الشرط الأول لا يمكن تطبيقه من الناحية العملية، لاسيما على الآلات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية المستخدمة في عمليات الإنتاج كالروبوت الذي انضم مؤخراً إلى معظم عمليات الإنتاج<sup>28</sup>. كما أنه وبالنسبة للشرط الآخر، فإنه لا يمكن إلزام المستثمر بعدم إنشاء المصنع في منطقة توجد فيها حظائر خنازير، حيث أنه وإن أمكن تطبيق هذا الشرط عند منح شهادة الحلال للكشف عن الموقع وما في نطاقه من حظائر (رسمية) للخنازير، إلا أنه لا يمكن الالتزام به مُستقبلاً لعدم وجود ضمان قانوني مانع من إقامة هذه المظائر بجواره.

## 2.2. المطلب الثاني: ضمان الثبات التشريعي (Stabilization clauses)

يتمثل ضمان الثبات التشريعي في حمied المركز القانوني عند وقت الاتفاق. ويأتي ذلك بصورة اتفاقية بوجوب شرط في عقد الاستثمار، أو بصورة تشريعية بوجب نص من الدولة المضيفة في تشريعاتها الداخلية بعدم سريلان آثار تشريعاتها الداخلية الجديدة على حقوق المستثمرين فيها<sup>29</sup>.

وفضلاً عما لهذا الشرط من أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي عموماً، إلا أنه يكتسي في الاستثمار في صناعة الحلال أهمية خاصة تتجاوز أهميته في الاستثمارات الأخرى. حيث أن الإطار القانوني للمنتجات الحلال يقوم على أساس مزدوجة فنية وشرعية. وبالتالي فيكون هذا الإطار عرضة للتغيير بناءً على تغير الحكم الشرعي تبعاً لتطور المنتجات وما يلاحقها من اجتهادات فقهية، وهو ما ينعكس سلباً على استقرار المراكز القانونية للمستثمرين.

ومثال على ذلك ما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي رقم 198 (21/4) الصادر في دورته الحادية والعشرين بالرياض، المملكة العربية السعودية (18 - 22 نوفمبر 2013) بشأن تقنين مسألة الاستحالة، والتي يعرفها بأنها: «تغيير حقيقة المادة النجسة أو المحرّم تناولها وانقلاب عينها إلى مادة أخرى مختلفة عنها في الاسم والخصائص

28 Ahmed, S. A. (2018). Automation's effect on halal standards and robotization's outlook: Highlighting to consider halal sector in technological development. Paper presented at the 2nd Islamic Management Development Conference (IMDeC 2018), Universiti Teknologi MARA (UiTM) Kedah, Malaysia, June 27-28.

29 جمال الدين، صلاح الدين. (2005). التحكيم وتنافع الفوائين في عقود التنمية التكنولوجية. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط. 1، ص. 226.

والصفات، ويعبر عنها بالمصطلح العلمي الشائع بشأنها «كل تفاعل كيميائي كامل» مثل خوبل الزيوت والشحوم على اختلاف مصادرها إلى صابون. وخلل المادة إلى مكوناتها المختلفة كنفتيت الزيوت والدهون إلى أحماض دسمة وغليسرين. وكما يحصل التفاعل الكيميائي بالقصد إليه بالوسائل العلمية الفنية، يحصل أيضًا بصورة غير منظورة في الصور التي أوردها الفقهاء على سبيل المثال التخلل والدباغة والإحراق<sup>30</sup>.

حيث أباح بوجب الفقرة الثانية من القرار ما يُعرف بـ(بلازما الدم) بنصه على أن: «بلازما الدم التي تعتبر بديلاً رخيصاً لزلال البيض وقد تستخدم في الفطائر والحساء والنفانق والهامبرغر وصنوف المعجنات كالكعك والبسكويت والعصائر (البودينغ) والخبز ومشتقات الألبان وأدوية الأطفال وأغذيتهم والتي قد تُضاف إلى الدقيق «حلال» مختلفة عن الدم في الاسم والخصائص والصفات فليس لها حكم الدم». ثم وفي دورته الثانية والعشرين عدَّل عن رأيه السابق بنصه في البند ثانياً من قراره رقم (210/22/6) الصادر في الدورة الثانية والعشرين المنعقدة في الكويت (22-25 مارس 2015) على أنه: «وبخصوص بلازما الدم التي ورد نصها في القرار المذكور - أي السابق - فإن المجمع يرى إعادة النظر في الموضوع لوجود معطيات جديدة»<sup>31</sup>.

وهنا وبصرف النظر عن سلامة إباحة بلازما الدم التي هي موضوع دراسة أخرى، فإنه وعلى الرغم من أن الجمجم الفقهية لا يصدر المواقف القياسية النهائية للمنتجات الحلال، إلا أنه يصدر قرارات استرشادية ذات مكانة خاصة في الدول الإسلامية لكونها تُعتبر عن المجتمع الإسلامي. وفي الحالة المتقدمة لنا أن نتصور آثار قرار الحظر اللاحق للإباحة على الثبات التشريعي للإطار القانوني للمنتجات الحلال وأثره على المستثمر من حيث استقرار المراكز القانونية. حيث أن قيامه بالاستثمار في إنتاج منتجات وافق عليها الموردين مسترشدين بالقرار الأول. ثم يُرفض عملاً بالقرار الثاني لا شك بأنه يعتبر إخلاً فادحاً بحقوقهم ويُمس بالمناخ الاستثماري في هذا القطاع بشكل عام.

وهنا لا تعني الدراسة كف يد الدولة التشريعية أو الجامع الفقهية عن تغيير تشريعاتها لمحظر منتجات كانت قد أباحتها متى وجدت أساساً جديداً لذلك. وإنما تدعوا إلى احترام حقوق المستثمرين التي تأسست على تلك القرارات. ولها في ذلك أن تأخذ بالأح�ى وتقنن الحظر وتترفع عن مواطن الخلاف بدلاً من التسريع في الإباحة ثم الرجوع للحظر متى تبيّنت عدم سلامة قرار الإباحة كما جاء في القرار المتقدم. وهو ما من شأنه أن يعزز الحلال ويكفل الاستقرار في إطاره القانوني.

### 3. المبحث الثاني: ضمانات تتصل بتسوية منازعات المنتجات الحلال

يفرض ضمان تسوية منازعات الاستثمار في قطاع الحلال نوع من التخصصية التي تكفل الإحاطة بجوانبه. وضمن هذا الإطار سوف نُحاول البحث عن الوسيلة الأكثر ضماناً للمستثمر بين نظامي القضاء في المطلب الأول، والتحكيم في المطلب الثاني:

30 مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2015). قرار بشأن الاستهلاك في المواد الإضافية في الغذاء والدواء، القرار رقم 210/6/22. <https://iifa-aifi.org/ar/3988.html>.

31 مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2015). قرار بشأن الاستهلاك والمستهلك في المواد الإضافية في الغذاء والدواء، القرار رقم 210/6/22. الدورة الثانية والعشرون. الكويت. <https://iifa-aifi.org/ar/3988.html>.

### 1.3. المطلب الأول: مدى ضمان القضاء لتسوية منازعات الاستثمار في قطاع الحلال

سبقت الإشارة إلى أن نظام الحلال يحتوي على مزيج من النظم الفنية والقانونية والشرعية والتجارية والتكنولوجية. ولذلك فإن النظر في المنازعات التي تثيرها المنتجات الحلال يقتضي قدرة الإحاطة بهذه الجوانب لإنصاف المستثمرين. ولذلك سوف نتناول ضمن هذا الإطار جانبيين أساسيين يكادا يمثلان جانب موضوعي وجانباً شكلياً. ويتمثل الجانب الموضوعي في الوسيلة الموضوعية التي يلجأ إليها القضاء لتمحیص الدعاوى ذات الجوانب الفنية أو المتعددة وهي الخبرة الفنية. فيما يتمثل الجانب الآخر في مدى اختصاص القضاء وشخصه بتسوية منازعات المنتجات الحلال.

#### 1.3.1. جدوى الخبرة الفنية القضائية في تسوية منازعات المنتجات الحلال

تعتبر الخبرة الفنية الوسيلة الأساسية التي يلجأ إليها القاضي لنظر المنازعات ذات الطبيعة الفنية، والخبرة الفنية كما هو معلوم هي عبارة عن إجراء للتحقيق يعهد به القاضي إلى شخص ذو خبرة في جانب فني معين يتجاوز بطبعه النطاق المعرفي للقاضي، وذلك بغية بحث ذلك الجانب أو تقديره أو إبداء الرأي العلمي أو الفني بشأنه.

وهذه الوسيلة وعلى الرغم من أهميتها الفنية التي يستنير بها القاضي في تمحيص وتحليل وتكيف الواقعة المنظورة أمامه، إلا أن القضاء دأب - لا سيما القضاء الليبي على سبيل المثال - على اعتبارها وسيلة احتياطية بدايةً وانتهاءً، وذلك من حيث خضوعها للسلطان المطلق للقاضي سواءً من حيث اللجوء إليها أو من حيث الأخذ بها تنتهي إليه من عدمه كلياً أو جزئياً. وهو ما انتهت إليه المحكمة العليا الليبية في الطعنين (283/505ق بجلسة 15 مارس 2006) و(351/52ق بجلسة 25 يونيو 2007)، على اعتبار أنها تعود كونها وسيلة من وسائل الإثبات التي ترخص المحكمة بالاستناد إليها أو الالتفات عنها. وهو ما مفاده الفصل في المنازعة المنظورة على غير أساس فني، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على حقوق المستثمرين في منازعات الحلال نظراً لما لها من أساس فني تقتضي العدالة حريها عن طريق الخبرة الفنية.

كما أن مهمة الخبير في الخبرة الفنية تنحصر في مسألة محددة وجانباً فني معين يكون المعني خبيراً فيه، في حين أن الإشكاليات التي تثيرها المنازعات المتعلقة بالمنتجات الحلال غالباً ما تتضمن جانبيين علميين إلى ثلاث جوانب في كل مسألة فأكثر، حيث يقتربن فيها الجانب الفني بالجانب الشرعي بالجانب التجاري لتقدير الأرباح والخسائر، وهو ما يعني تعدد مهام الخبرة الفنية في المنازعة الواحدة وهو ما من شأنه إطالة أمد النزاع وإرهاق الخصوم بنفقات أتعاب الخبراء، فضلاً عما يتربّ على ذلك من تعارض بين تقارير الخبرة في بعض الأحيان الذي من شأنه أن يؤثر على القاضي في بناء عقidiته في هذا النوع من الدعاوى<sup>32</sup>.

وما تقدم نتبين النقائص التي قد تعرّي حقوق المستثمرين في قطاع الحلال من خلال الخبرة الفنية سواءً من حيث عدم الأخذ بها من قبل القضاء ما مفاده الفصل في الدعوى على غير أساس فني، أو في الأخذ بها من حيث إرهاق الخصوم من حيث الوقت ونفقات الخبراء.

32 شهيدة، قادة. (2007). المسئولية المدنية للمنتج: دراسة مقارنة. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ص. 259.

### 1.3.2. الاختصاص القضائي وتخصص القضاء لضمان حقوق منتجي المنتجات الحلال

ينطوي هذا الجانب على مسألتين أساسيتين. أولهما: الاختصاص القضائي الذي من شأنه ضمان حقوق المنتجين بنظر منازعاتهم من هيئات قضائية ذات دراية بالطبيعة القانونية الخاصة بالمنتجات الحلال. وثانيهما تخصص المحاكم الخالصة في موضوع الدعوى وما يتصل به من علوم ومعارف.

والمراد بالاختصاص القضائي هنا، هو الاختصاص القضائي النوعي لنظر هذا النوع من المنازعات. حيث أنه وعلى الرغم من أهمية الجانب الشرعي في المنتجات الحلال، إلا أن منازعاتها تظل منازعات ذات طبيعة تجارية يقتضي الأمر نظرها من قبل محاكم تجارية تكفل مراعاة تلك الطبيعة وما يتعلق بها من سرعة وائتمان<sup>33</sup>. بل أنه وأخذًا في الاعتبار تفرد هذا النوع من المنتجات من حيث الهجين العلمي الذي تخضع له. فإن الأمر يقتضي تخصيص محاكم خاصة بنظر منازعات المنتجات الحلال ضمن إطار المحاكم التجارية ولو عن طريق إنشاء دوائر خاصة بشكل مرحلي تُلبي كافة حقوق أطراف النزاع من حيث الكفاءة والتخصص والسرعة والسرعة وغيرها من الخصائص ذات الصلة بهذا النوع من المنازعات<sup>34</sup>.

ومن ذلك على سبيل المثال إنشاء القضاء الإنجليزي لمحاكم متخصصة لمنازعات التكنولوجيا، والتي يُعهد فيها إلى فنيين يتم تأهيلهم من الناحية القانونية والقضائية<sup>35</sup> نظرًا للأثر المباشر للنظام القضائي على إنعاش وتطوير النشاط التجاري والاستثماري. حيث توصلت دراسة إلى أن تحسين الجهاز القضائي ترتب عليه زيادة في معدل الإنتاج بنسبة 13.7 % وفي معدل الاستثمار بنسبة 10.4 % وفي التشغيل بنسبة 9.4%<sup>36</sup>.

حيث أنه وعلى الرغم من أهمية ذلك إلا أن المنتجات الحلال لا زالت لم تحظى بأي اهتمام قضائي، بل أنها لازالت يُنظر إليها من جانبها الشرعي كمنازعات شرعية. ومن ذلك وضعها القضائي في ماليزيا. حيث أنها وعلى الرغم من تطور هذه الصناعة فيها الكونها مهد المنتجات الحلال والسباق العالمي إلى تفقيها. إلا أنها لا تزال تدرج ضمن الاختصاصات الولاية للولايات الكونها من المسائل الدينية وفقًا للدستور الأخادي للبلاد. ما يختص بنظرها من قبل المحاكم الشرعية لكونها ترتبط ارتباط وثيق بالإسلام وتستمد أحکامها من الشريعة الإسلامية<sup>37</sup>. وهو ما جعلها محل نظر، حيث أنه وإن كانت المنتجات الحلال ختم في الأساس إلى قواعد شرعية، إلا أن المحاكم تظل تُطبق القوانين المعمول بها في هذا الشأن. لا سيما قانون الأوصاف التجارية الذي تم بموجبه تقيين الحلال في المنتجات. وهو يقتضي الاحترام بالتجربة القضائية الماليزية في إنماطتها لمنازعات المتعلقة بالصيغة الإسلامية إلى القضاء الأخادي. خصوصًا وأن منازعات المنتجات الحلال تنطوي على جوانب تجارية وصناعية وفنية محل اختصاص القضاء الأخادي وفقًا للبند الثامن من الدستور، بما يجعلها محل نظر المحاكم المدنية والتجارية التي تعتبر الأنسب من حيث طبيعة الاستثمار وحقوق المنتجين وضمانهم<sup>38</sup>.

33 خليل، أحمد. (2010). خصوصيات التقاضي أمام المحاكم الاقتصادية. الإسكندرية. دار المطبوعات الجامعية. ص. 16.

34 Laeba, M., & Ahmed, S. A. (2017). Preference of arbitration over judiciary in settlement of disputes. Paper presented at the International Conference on Settlement of Disputes, Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws, Kuala Lumpur, Malaysia, August 9-10.

35 العوا، محمد سليم. (2007). دراسات في قانون التحكيم المصري والمقارن. المركز العربي للتحكيم. ص. 287.

36 مسعد، محي محمد. (2010). الوجيز في المحاكم الاقتصادية. المكتب الجامعي الحديث. ص. 19- 20.

37 Ilias, I., & others. (2012, June 30-July 1). Establishing halal legal framework: Learning from Islamic banking experiences. Paper presented at the International Conference on Business & Entrepreneurship 2012, p. 3.

38 Ilias, I., & others. (2012). op. cit. p. 7.

يُضاف إلى ما تقدم، تتصل المنتجات الحلال اتصال مباشر بفكرة النظام العام وذلك من خلال الأوامر والنواهي الشرعية التي تمثل النظام العام الديني كركن أساسي للإطار العام لفكرة النظام العام<sup>39</sup>، والذي يطلق العنوان للقضاء في اللجوء إليها وفقاً للسلطان التقديرى دون قيد لا سيما وأنها تتجاوز القواعد القانونية إلى أي قاعدة تستهدف تحقيق مصلحة المجتمع ويراهما القاضي جديرة بالحماية والاعتبار سواءً كانت هذه المصلحة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو خلقية وهو ما استقر عليه القضاء الليبي (الطعن المدنى رقم 10/14، جلسة 28 أكتوبر 1961، والطعن المدنى رقم 19/44، جلسة 20 فبراير 1968)، ما قد ينعكس سلباً على حقوق المستثمرين لا سيما في ظل ضعف الإطار القانوني للمنتجات الحلال.

وما تقدم يتبين أن النظام القضائي لما يزال لم يغير أي اهتمام بجانب منازعات الحلال بشكل تخصصي قادر على الجمع بين العلوم ذات الصلة بالمنتجات، وهو ما يُلقي الاطلاع على نظام التحكيم في هذا الجانب لكونه أكثر مرونة بما يجعله يلائم هذا النوع من المنازعات.

### 2.3. المطلب الثاني: التحكيم كضمانة لمنتجي المنتجات الحلال

بات معلوماً أن التحكيم هو عبارة عن وسيلة لتسوية النزاع خارج نطاق القضاء من خلال فرد يُسمى الحكم، أو مؤسسة مختصة بالتحكيم يتم اللجوء إليه بموجب اتفاق بين أطراف النزاع<sup>40</sup>. وتقدم لنظام التحكيم مزايا متعددة، تأتي في مقدمتها: السرعة في حسم النزاع خنباً للإجراءات القضائية المطولة - وهو الشغل الشاغل لأطراف النزاع في المعاملات التجارية<sup>41</sup>. واختيار القانون الملائم لتسوية النزاع، وسرية التحكيم بعيداً عن علانية القضاء، فضلاً عن كفاءة الحكمين من حيث التخصص في موضوعات النزاع المعروضة وحيادهم الذي يُتخذ كأساس للتهرب من القضاء المحلي<sup>42</sup>.

والتحكيم المعني هنا ليس التحكيم المحلي والمعنى بتسوية المنازعات المحلية، ولا التحكيم الدولي والمعنى بتسوية المنازعات الدولية ضمن إطار القانون الدولي العام، وإنما هو التحكيم التجاري الدولي، أي التحكيم المعني بتسوية المنازعات التي تحتوي على عنصر أجنبي عن النظام القانوني للدولة الواحدة وفقاً للمعيار الجغرافي<sup>43</sup>. أو تلك التي تتعلق بصالح تجاري دولية وفقاً للمعيار الاقتصادي<sup>44</sup>. أي أنه التحكيم المختص بتسوية المنازعات التي تتضمن عنصر أجنبي وتنطوي على نشاط تجاري، وهو ما يُلقي البحث عن هذين العنصرين في المنتجات الحلال أساساً لقول بملائمة التحكيم التجاري الدولي لها من عدمه.

#### 1.2.3. الطبيعة التجارية والدولية للمنتجات الحلال

منذ بزوغ الثورة الصناعية في القرن الماضي انتهى عصر الصناعات المحلية والمنزلية لصالح التشابك الإنتاجي الدولي، سواءً من حيث التكامل لتوفير المواد الخام الازمة للإنتاج أو مكوناتها

39 الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن من موسى بن محمد الخمي. (ت. 790 هـ). المواقف في أصول الشريعة. المكتبة التجارية الكبرى. مصر. ص. 52 و 71.

40 سامي، فوزي محمد. (2006). التحكيم التجاري الدولي. عمان. دار الثقافة. ط. 1. ص. 13.

41 أبو زيد، رضوان. (1996). الأسس العامة للتحكيم التجاري الدولي. دار الكتاب الحديث. ص. 17.

42 والي، فتحي. (2007). قانون التحكيم في النظرية والتطبيق. منشأة المعارف. الإسكندرية. ط. 1. ص. 14.

43 صادق، هشام: عكاشة، عبدالعال. (2010). القانون الدولي الخاص. الإسكندرية. دار الفتح للطباعة. ص. 35.

44 الأحدب، عبدالحميد. (2008). موسوعة التحكيم. مرجع سابق. ص. 13.

أو تسويقها وتداولها بحثاً عن المستهلك. وهو ما يُبرز السمة الدولية للمنتجات بشكل عام وارتباطها المباشر بصالح التجارة الدولية<sup>45</sup>. التي تنصب علىصالح التجارية لكافة العلاقات البشرية ذات الأهداف الاقتصادية. وتأتي في مقدمتها معاملات توريد السلع والخدمات وتبادلها. واتفاقيات التوزيع ونقل البضائع. وكافة أشكال التعاون التجاري والصناعي بشكل يتجاوز النظام الخاص لبلدٍ بعينه من خلال عملية مدعومة عبر الحدود<sup>46</sup>. وهو ذاته ما تشهده المنتجات الخالل سواءً من حيث توفير موادها الخام المختلفة ومكوناتها الصناعية جزئياً وكلياً من مناطق مختلفة من العالم، أو من حيث تداولها عالمياً مرتّأة أخرى بحثاً عن مستهلكيها من المسلمين.

أما من حيث توفر عنصري المضاربة والربح فيها كأساسين لقوله بالطبيعة التجارية<sup>47</sup>. تشير إلى أنهما باتا من أهم سمات المنتجات الخالل نظراً لأهميتها التجارية التي يشهدها قطاع الخالل. وذلك في كل مراحل إنتاجها، ابتداءً من موادها الأولية وموردها وصولاً إلى تسويقها للمستهلك النهائي ومروراً بكافة مراحل التصنيع وعملياته المختلفة عبر الوسطاء أو المخترفين. ويظهر ذلك جلياً في معدل التداول التجاري العالمي المتزايد لهذه المنتجات ابتداءً من 3.5 تريليون دولار سنة 2012 وفقاً لبيانات المؤتمر الدولي لاقتصاديات المنتجات الخالل المنعقد في جامعة سقاريا بتركيا في 19-20 مارس 2015، وبلغت قيمة سوق الأغذية الخالل العالمية 2339.1 مليار دولار (2.3 تريليون) عام 2023. ومن المتوقع أن ينمو إجمالياً إيرادات سوق الأغذية الخالل بعدل نمو سنوي مركب قدره 10.5% من عام 2024 إلى عام 2030. ليصل إلى ما يقارب من 5284.96 مليار دولار (5.3 تريليونات) بحلول عام 2030. حسب ما ذكرت منصة «إم إم آر» لأبحاث السوق<sup>48</sup>. ومن ذلك تبرز بجلاء الطبيعة التجارية والدولية للمنتجات الخالل والتي تقتضي البحث عن الآليات المناسبة لتسوية منازعاتها. لا سيما من خلال التحكيم. والبحث عن مركز التحكيم المؤهل لذلك والقادر على إنصاف المنتجين.

### 2.2.3 اختيار القانون. والمركز الملائم للتحكيم لتسوية منازعات المنتجات الخالل

بات مجرد اللجوء إلى التحكيم يدل دلالة واضحة على رغبة الأطراف في التحرر من القوانين المحلية لمصلحة تطبيق النظم والأعراف المعمول بها في الأوساط التجارية وعالم المال والأعمال<sup>49</sup>. والتي يُعرفها قولدمان بأنها مجموعة المبادئ العرفية التي نشأت تلقائياً في الأوساط والمعاملات التجارية دون ارتباط بنظام قانوني خاص<sup>50</sup>. والتي تعتبر في حد ذاتها قانوناً مستقلاً عن القوانين الوطنية<sup>51</sup> فرضه الواقع العملي ليتم من خلاله تسوية النزاع على أساس العدالة لا على أساس

45 عبد العال، نشأت على. (2012). الاستثمار والاتصال الاقتصادي الدولي. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي. ط. 1، ص. 73.

46 الأحدب، عبدالحميد. (2008). موسوعة التحكيم. مرجع سابق. ص. 12 - 17.

47 جمعان، ناصر ناجي. (2008). قانون التحكيم في القضايا التجارية. دار الفتاح. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر. ص. 51.

48 سناجلة، محمد. (2024، 29 يناير). صناعة الطعام الخالل تزدهر في العالم وسط إقبال واسع من غير المسلمين. الجزيرة نت. <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/1/29/صناعة-الطعام-الخالل-تزدهر-في-العالم>. شوهد بتاريخ 15 فبراير 2025.

49 سلامة، أحمد عبد الكريم. (2006). التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية. القاهرة، دار النهضة العربية. ط. 1، ص. 121-122.

50 أبو طالب، فؤاد محمد. (2010). التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبية وفقاً لأحكام القانون الدولي العام - دراسة مقارنة. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي. ط. 1، ص. 327.

51 على الدين، رشا. (2010). دور الحكم في إعادة التوازن المالي للعقد الدولي. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ص. 34.

القانون<sup>52</sup>. وهو ما دعا مؤسسات التحكيم لاسمها غرفة التجارة الدولية إلى تقنينها للعمل بمقتضاه وتوحيد تفسيراتها<sup>53</sup>.

ونظرًا للطبيعة التجارية الدولية للمنتجات الحلال، باتت تلك الأعراف تمثل القوانين الملائمة لتسوية منازعاتها لتحرير هذه التجارية من النطاق الضيق لقوانين الوطنية للأطراف ذات العلاقة. إلا أنه وإن كان ذلك كافياً إلى حد ما بالنسبة للمنازعات التجارية الدولية عموماً، والتي تمثل تلك الأعراف في كنفها، إلا أنها ليست بذات الفعالية بالنسبة للمنتجات الحلال. نظرًا لما تفرد به من خصوصية تضييف معياراً آخر لعلاقتها يتمثل بأولوية اعتبار الشريعة الإسلامية عن العوایر الأخرى ذات الصلة، وهو ما يملي البحث على مدى إمكانية تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية من قبل مؤسسات التحكيم ومدى وجود مؤسسة تحكيم مؤهلة وقدرة عن تسوية هذه المنازعات بشكل يكفل حقوق النتجين ويضمن أنشطتهم.

وأما عن تطبيق مؤسسات التحكيم لقواعد الشريعة الإسلامية، نشير إلى أنه وبالرجوع إلى السوابق التحكيمية يتبين أن قدمها قد استبعد تطبيق الشريعة الإسلامية على الرغم من اختيارها كقانون واجب التطبيق ومن ذلك ما ذهب إليه الحكم الإنجليزي (اللورد سكوت) (Lord Asquith) في تحكيمه بين شركة التنمية البترولية لشاطئ الخليج وحاكم أبوظبى سنة 1951 الذي تخلّى فيه عن تطبيق الشريعة الإسلامية المختارة كقانون واجب التطبيق بحجة عدم تقنينها ووضوحاً، حيث كان الشيخ يمارس القضاء بسلطة تقديرية واسعة مستندًا إلى مبادئ القرآن - وفقاً لتعبيره - وبالتالي فإنه استبعد إمكانية العثور على قوانين قادرة على حل النزاع. ما صار معه إلى تطبيق القانون الإنجليزي لكونه معتبراً عن المبادئ المشتركة للأمم المتحضرة<sup>54</sup>، وهو ذات الرأي الذي ذهب إليه الحكم (الفريد بوكنيل) (Alfred Bucknill) في تحكيمه المرفوع من حاكم قطر ضد شركة استثمار نفط قطر المحدودة سنة 1952 بالقول بأن الشريعة الإسلامية غير مؤهلة لتسوية النزاع<sup>55</sup>.

في حين أنه في سوابق تحكيمية أخرى لاحقة في المقابل، كانت بعض هيئات التحكيم قد طبّقت بالفعل الشريعة الإسلامية، بل أنها خاضت في اختلافاتها المذهبية، ومن ذلك ما ذهب إلى هيئة تحكيم غرفة التجارة باريس في خلاف وقع بين وكيل لإحدى شركات الطيران العاملة في المملكة العربية السعودية والشركة الأم حول مستحقات مالية ناشئة عن عقد وكالة يقضي للوكيل ببيع تذاكر الطيران للشركة مع خویل المبالغ لها بعد خصم عمولته، يدعى فيه الوكيل أنه لم يخصم عمولته مستندًا إلى فتوى شرعية تقضي بإمكانه حجز ما في يده من أموال للشركة لحين تسديد عمولته كوكيل (انتهت مهمته)، وقد كان رد هيئة التحكيم بأن الرأي الذي يستند له المدعى يستند إلى مجلة الأحكام العدلية التي تأسس على المذهب الحنفي، في حين أن المذهب السائد في المملكة العربية هو المذهب الحنفي الذي لا يجيز ذلك، وهو الحائز للمرجعية لكون العقد ينص على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية كما هي مطبقة في المملكة العربية وهو المذهب السائد فيها<sup>56</sup>.

52 الكردي، جمال محمود. (2003). القانون الواجب التطبيق في دعوى التحكيم. القاهرة، دار النهضة العربية، ط. 2، ص. 124.

53 الماجدة، مراراً محمود. (2010). التحكيم في عقود الدولة ذات الطابع الدولي - دراسة مقارنة. الأردن، دار الثقافة، ط. 1، ص. 266.

54 أبوطالب، فؤاد محمد. (2010). مرجع سابق، ص. 308.

55 العوا، محمد سليم. (2007). مرجع سابق، ص. 112.

56 علم الدين، محي الدين إسماعيل. (2000). منصة التحكيم التجاري الدولي. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ج. 4، ص. 267.

ومن ذلك أيضًا ما ذهبت إليه هيئة التحكيم بغرفة جارة باريس في دعوى التحكيم المقامة ضد شركة يمنية لسداد مستحقات مالية لشركة ألمانية كانت قد تعاقدت معها للتدريب وإدارة مشروع ل التربية الماشية، والتي طلبت فيه الحكم لها بسداد مستحقاتها بالإضافة إلى فوائد عن ذلك المبلغ. وبعد اعتراض الشركة اليمنية عن شق الفوائد نظرًا لتعارضه مع النظام العام اليمني عملاً بنص المادة 352 من القانون المدني اليمني التي تحظر التعامل بالربا. أحد الحكم يدفع الشركة اليمنية كونه يستند إلى الشريعة الإسلامية مصدر القانون المدني وفقاً لما ذكره الأولى. وهو ما أيدته محكمة التحكيم العليا الدائمة بالإجماع.<sup>57</sup>

ومن خلال هذه السوابق يتبين أنه يمكن لهيئات التحكيم تطبيق الشريعة الإسلامية، بل قد يعتبرها البعض الملاذ لتطبيق الشريعة الإسلامية<sup>58</sup>، ما يعني إمكانية اختيارها كقانون واجب التطبيق على المنازعات ذات الجانب الشرعي أو تطبيق أحكام مذهب بعينه فيها وليس لهيئة التحكيم الالتفات عن ذلك.<sup>59</sup>

أما من حيث مركز التحكيم الملائم لتسوية المنازعات المنتجات الحلال نشير إلى أنه لا يوجد إلى حد الآن أي مركز متخصص في تسوية المنازعات الحلال، إلا أنه يبقى مركز التحكيم الآسيوي الدولي (AIAC)، أو ما يُعرف بمركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم (سابقاً) (KLRCA) هو الأقرب نظرًا لما يحتويه من لوائح تحكيم مزدوجة تجمع بين قواعد اليونستارال للتحكيم بصفتها المعدلة لسنة 2010، وقواعد الشريعة الإسلامية بحيث يتم تطبيقها بناءً على طلب أطراف النزاع لاعتمادها كقانون واجب التطبيق على النزاع، فضلاً عن وجوده في ماليزيا التي تمتلك أساس تشريعي وخبرة طويلة في المنتجات الحلال وتتوسط كبار الفاعلين في هذا القطاع، وهو ما انتهى إليه الباحث في دراسة أخرى.<sup>60</sup>

#### 4. الخاتمة

##### 4.1. النتائج

نُشير إلى أنه وعلى الرغم من أهمية قطاع الحلال وما يشهده من تطورات إلا أنه لا يزال لم يحظى بضمانت حقيقة للمستثمرين، حيث أنه وفي جانب التقنيين لا يزال يخضع للتجاذبات العلمية الفئوية من العلوم الشرعية والفنية والتقنية ولم يُعهد به إلى مجال القانون بعد، وهو ما يؤثر بشكل واضح على كفاءة واستقرار نظامه القانوني، كما أنه لم يحظى بنظام خاص لتسوية المنازعات ذات الصلة بنشاطه لا على مستوى نظام القضاء ولا على مستوى نظام التحكيم، ويمكن تلخيص النتائج فيما يلي:

- غياب الإطار القانوني المستقل لقطاع الحلال: على الرغم من تطور صناعة الحلال وختارتها عالياً، إلا أن القطاع يعتمد على أطر فنية وشرعية تقليدية، مما يعيق الاستثمار الأمثل و يجعل هناك حاجة لإطار قانوني مستقل ينظم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين والمستثمرين.

57 المرجع السابق، ص. 281.

58 النابلي، هاني محمد. (2011). اتفاق التحكيم وعقود الاستثمار البترولية. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط. 1، ص. 51.

59 العوا، محمد سليم. مرجع سابق، ص. 111.

60 Ahmed, A. (2020). The suitability of the AIAC as a platform for the settlement of halal product disputes. In Proceedings of the International Law Conference (iN-LAC 2018) - Law, Technology and the Imperative of Change in the 21st Century (pp. 217-222). SCITEPRESS - Science and Technology Publications. <https://doi.org/10.5220/0010049602170222>

- خصوصية الاستثمار في منتجات الحلال: الاستثمار في منتجات الحلال يتسم بخصوصية مزدوجة تجمع بين طبيعة المنتج الحلال ومتطلبات الاستثمار، وهو ما أغفلته الدراسات السابقة التي لم تربط بين الاستثمار وطبيعة الحلال في آن واحد.
- أهمية التقنين والتقييس: تقنين المنتجات الحلال وإصدار مواصفات قياسية (مثل المواصفة الماليزية MS 1500:2009) يعد أساساً لتوفير وضوح قانوني وضمان حقوق المستثمرين. مع مراعاة التوافق بين الجوانب الشرعية والفنية والتجارية.
- ضرورة الثبات التشريعي: التغيرات المتكررة في الفتاوى والقرارات الفقهية المتعلقة بالمنتجات الحلال تهدد استقرار حقوق المستثمرين. ما يبرز أهمية اعتماد آليات لضمان الثبات التشريعي أو التشريعي الجزئي عند وقت الاتفاق.
- خديبات القضاء في منازعات الحلال: القضاء التقليدي يواجه صعوبة في التعامل مع المنازعات المتعلقة بالمنتجات الحلال بسبب طبيعتها الفنية، الشرعية، والتجارية. ونقص التخصص القضائي والاعتماد على الخبرة الفنية قد لا يكون كافياً دائماً.
- أهمية التحكيم التجاري الدولي: التحكيم التجاري الدولي يعد الوسيلة الأنسب لتسوية منازعات المنتجات الحلال، لما يتمتع به من سرعة، سرية، كفاءة، ومرنة في اختيار القانون الملائم، مع إمكانية تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية.
- غياب مراكز تحكيم متخصصة: لا يوجد حتى الآن مركز تحكيم متخصص في منازعات الحلال. لكن مركز التحكيم الآسيوي الدولي (AIAC) يعد الأقرب لتقديم حلول تحكيمية متوفقة مع الشريعة والخبرة القانونية في مجال المنتجات الحلال.

#### 4.2. التوصيات

- وعليه توصي الدراسة بدعم الدور القانوني في قطاع الحلال من خلال التوصيات التالية:
- إنشاء إطار قانوني مستقل لقطاع الحلال: وضع قانون أو مجموعة من اللوائح الموحدة التي تحدد تعريف المنتجات الحلال، متطلباتها الشرعية والفنية، وآليات الرقابة والتوثيق لتوفير بيئة استثمارية واضحة ومستقرة.
- تبني عملية تقنين شاملة: جمع الأسس الشرعية والفنية للمنتجات الحلال وصياغتها في قالب قانوني جامع، مع مراعاة القابلية التطبيقية والاشتراطات الصحية والفنية.
- ضمان الثبات التشريعي: تطوير آليات لضمان استقرار حقوق المستثمرين عند إصدار المواقف أو الفتاوى المتعلقة بالمنتجات الحلال. لتفادي تضرر المستثمرين من التغيرات اللاحقة.
- تطوير القضاء المختص: إنشاء محاكم متخصصة أو دوائر قضائية ذات اختصاص في منازعات المنتجات الحلال، مع تكوين القضاة والخبراء في الجوانب الشرعية والفنية والتجارية لهذه المنتجات.
- تعزيز التحكيم التجاري الدولي: الاعتماد على التحكيم التجاري الدولي كآلية أساسية لتسوية منازعات المنتجات الحلال، مع إمكانية تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية، وتحديد مراكز تحكيم مؤهلة لذلك مثل AIAC.
- مواءمة المعايير الدولية والخليجية: تنسيق المواصفات القياسية الوطنية للمنتجات الحلال مع المعايير الدولية لضمان توافقها مع المتطلبات الفقهية والفنية، وتقليل الاختلافات المذهبية التي قد تؤثر على استقرار القطاع.

- تدريب وتأهيل الأطراف المعنية: رفع كفاءة المستثمرين. الحكمين. والقضاء من خلال برامج تدريبية متخصصة في قوانين الحلال. والمعايير الفنية. وأساليب التحكيم لضمان حسن تطبيق الأنظمة وحماية حقوق الأطراف.

## المراجع والمصادر

- الأحدب، عبدالمجيد. (2008). *موسوعة التحكيم، التحكيم الدولي، الكتاب الثاني*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

جمال الدين، صلاح الدين. (2005). *التحكيم وتنافع القوانين في عقود التنمية التكنولوجية*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

جمع الفقه الإسلامي الدولي (2013). القرار رقم 198 (21/4). الدورة الحادية والعشرون. الرياض: الملكة العربية السعودية.

جمعان، ناصر ناجي. (2008). *قانون التحكيم في القضايا التجارية*. دار الفتح. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، مصر.

جندوبي، عبدالسلام (2015-2016). *التحكيم في المنازعات المصرفية الإسلامية* (دراسة فقهية قانونية). رسالة ماجستير، جامعة الزيتونة، المعهد العالي لأصول الدين، تونس.

خليل، أحمد. (2010). *خصوصيات التقاضي أمام المحاكم الاقتصادية*. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

رجب، محمد عبد اللطيف. (2006). *تقنيات الأحكام الشرعية ضرورة عصرية*. ورقة مقدمة لندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر: الواقع والأعمال. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة.

رضوان، أبوزيد (1996). *الأسس العامة للتحكيم التجاري الدولي*. دار الكتاب الحديث.

زكي عبد البر، محمد. (1986). *تقنيات الفقه الإسلامي*. إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.

أبو زيد، رضوان. (1996). *الأسس العامة للتحكيم التجاري الدولي*. دار الكتاب الحديث.

سامي، فوزي محمد. (2006). *التحكيم التجاري الدولي*. عمان: دار الثقافة.

سلامة، أحمد عبدالكرم. (2006). *التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

سنجلة، محمد. (2024، 29 يناير). *صناعة الطعام الحلال تزدهر في العالم وسط إقبال واسع من غير المسلمين*. الجزيرة نت. 29/1/https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/1/29/صناعة-الطعام-اللال-تزدهر-في-العالم\_شوهد بتاريخ 15 فبراير 2025.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللكمي. (ت. 790 هـ). *الموافقات في أصول الشريعة*. المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

الشافعي، محمد بن إدريس. (1990). *الأم*. دار المعرفة.

شهيدة، قادة. (2007). *المسئولية المدنية للمنتج: دراسة مقارنة*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

صادق، هشام، عكاشة، عبدالعال. (2010). *القانون الدولي الخاص*. الإسكندرية: دار الفتح للطباعة.

الصادة، عبد المنعم فرج. (1971). *أصول القانون*. بيروت: دار النهضة العربية.

أبو طالب، فؤاد محمد. (2010). *التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبية وفقاً لأحكام القانون الدولي العام - دراسة مقارنة*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

عبدالبار، محمد زكي. (1986). *تقنيات الفقه الإسلامي*. قطر: إدارة إحياء التراث الإسلامي.

عبدالعاطي، محمد عبد اللطيف رجب. (2006). *تقنيات الأحكام الشرعية ضرورة عصرية*. ورقة مقدمة لندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر الواقع والأعمال 13-11 أبريل 2006، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة.

- عبدالعال، نشأت علي. (2012). الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي. الإسكندرية. دار الفكر الجامعي.
- علم الدين، محي الدين إسماعيل. (2000). منصة التحكيم التجاري الدولي. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
- على الدين، رشا. (2010). دور الحكم في إعادة التوازن المالي للعقد الدولي. الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة.
- العوا، محمد سليم. (2007). دراسات في قانون التحكيم المصري والمقارن. المركز العربي للتحكيم.
- فردوس نور الهدى، محمد (2003). آثار الظروف الاجتماعية على الفتوى الشرعية: ماليزيا نموذجاً. مركز البحوث، الجامعة الإسلامية ماليزيا.
- الكريدي، جمال محمود. (2003). القانون الواجب التطبيق في دعوى التحكيم. القاهرة، دار النهضة العربية.
- الكافوبي، أيوب بن موسى الحسيني. (ت. 1094هـ). الكليات. مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ماليزيا (2009). المعاشرة القياسية الماليزية لمنتجات الأغذية الحلال (MS 1500:2009).
- ماليزيا (2011). قانون الأوصاف التجارية الماليزية.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2015). القرار رقم 210 (22/6). الدورة الثانية والعشرون. الكويت.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2015). قرار بشأن الاستحالة والاستهلاك في المواد الإضافية في الغذاء والدواء، القرار رقم 210 (22/6). الدورة الثانية والعشرون. الكويت. <https://iifa-aifi.org/ar/3988.html>.
- مسعد، محي محمد. (2010). الوجيز في المحاكم الاقتصادية. المكتب الجامعي الحديث.
- المنايلي، هانى محمد. (2011). اتفاق التحكيم وعقود الاستثمار البترولية. الإسكندرية. دار الفكر الجامعي.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. (ت. 711هـ). لسان العرب. مادة (حلل). القاهرة: دار صادر.
- المواجدة، مراد محمود. (2010). التحكيم في عقود الدولة ذات الطابع الدولي - دراسة مقارنة. الأردن. دار الثقافة.
- نور الهدى، محمد فردوس. (2003). آثار الظروف الاجتماعية على الفتوى الشرعية: ماليزيا نموذجاً. كوالالمبور، جامعة العلوم الإسلامية الدولية ماليزيا.
- والبي، فتحي. (2007). قانون التحكيم في النظرية والتطبيق. منشأة المعارف، الإسكندرية.

## References

- Ahmed, A. (2020). The suitability of the AIAC as a platform for the settlement of halal product disputes. In Proceedings of the International Law Conference (iN-LAC 2018) – Law, Technology and the Imperative of Change in the 21st Century (pp. 217–222). SCITEPRESS – Science and Technology Publications. <https://doi.org/10.52200010049602170222/>
- Tempo.co. (2016, November 3). The halal-haram labelling debate. <https://en,tempo.co/read/news/2016314817284/03/11//The-Halal-Haram-Labelling-Debate>
- Ahmed, S. A. (2018). Automation's effect on halal standards and robotization's outlook: Highlighting to consider halal sector in technological development. Paper presented at the 2nd Islamic Management Development Conference (IMDeC 2018), Universiti Teknologi MARA (UiTM) Kedah, Malaysia, June 27–28.
- International Organization for Standardization. (2018, March 13). ISO – International Organization for Standardization. <https://www.iso.org/home.html>

- Kamali, M. H. (2016). Moderation in fatwa and ijtihad: Juristic and historical perspectives. *ICR Journal*, 7(3), 303–324. <https://doi.org/10.52282/icr.v7i3.246>.
- Codex Alimentarius Commission. (1997). General guidelines for use of the term "Halal" (CAC/GL 241997-). Rome: FAO/WHO. <https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius>.
- Parliament of Malaysia. (2011). Trade Descriptions Act 2011 (Act 730). <https://www.kpdn.gov.my/images/2024/awam/akta/kpdn/Act%20730.pdf>
- International Organization for Standardization. (2009). MS 1500:2009 Halal food – Production, preparation, handling and storage: General guidelines (2nd revision). ICS 67.020..
- Illois, I., & others. (2012, June 30–July 1). Establishing halal legal framework: Learning from Islamic banking experiences. Paper presented at the International Conference on Business & Entrepreneurship 2012.
- Laeba, M., & Ahmed, S. A. (2017). Preference of arbitration over judiciary in settlement of disputes. Paper presented at the International Conference on Settlement of Disputes, Ahmad Ibrahim Kulliyah of Laws, Kuala Lumpur, Malaysia, August 9–10.

## References (Romanization)

- ‘Abd al-‘Al, Nash‘at ‘Alī. (2012). *Al-Istithmār wa al-Tarābuṭ al-Iqtisādī al-Duwalī*. Alexandria: Dār al-Fikr al-‘Jāmi‘ī.
- ‘Abd al-‘Atī, Muḥammad ‘Abd al-Laṭīf Rajab. (2006). *Taqnīn al-Aḥkām al-Shāri‘yah* Darūrah ‘Aṣriyyah. Paper presented at Nadwat al-Qaḍā’ al-Shārī fī al-‘Aṣr al-Ḥādīr: al-Wāqī‘ wa al-Āmāl, April 11–13, 2006, Kulliyah al-Shāri‘ah wa al-Dirāsāt al-Islāmiyah, Jāmi‘at al-Shāriqah.
- ‘Abd al-Barr, Muḥammad Zakkī. (1986). *Taqnīn al-Fiqh al-Islāmī*. Qatar: Idārat Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī.
- Abū Ṭālib, Fū’ād Muḥammad. (2010). *Al-Taḥkīm al-Duwalī fī Manāzā’at al-Istithmār al-Ajnabīyah wafqan li-Aḥkām al-Qānūn al-Duwalī al-‘Āmm* – *Dirāsah Muqārnah*. Alexandria: Dār al-Fikr al-‘Jāmi‘ī.
- Abū Zayd, Rīḍwān. (1996). *Al-Usūs al-‘Āmmah lil-Taḥkīm al-Tijārī al-Duwalī*. Dār al-Kitāb al-Ḥadīth.
- ‘Alā’ al-Dīn, Rāshā. (2010). *Dawr al-Muḥakkim fī l-‘ādat al-Tawāzun al-Mālī li al-‘Aqd al-Duwalī*. Alexandria: Dār al-‘Jāmi‘ah al-Jadīdah.
- al-Aḥdāb, ‘Abd al-Ḥamīd. (2008). *Mawsū‘at al-Taḥkīm, al-Taḥkīm al-Duwalī, al-Kitāb al-Thānī*. Beirut: Manshūrāt al-Ḥalabī al-Ḥuqūqīyah.
- al-‘Awā, Muḥammad Salīm. (2007). *Dirāsāt fī Qānūn al-Taḥkīm al-Miṣrī wa al-Muqāran*. al-Markaz al-‘Arabī lil-Taḥkīm.
- al-Kafawī, Ayyūb ibn Mūsā al-Ḥusaynī. (d. 1094 H). *Al-Kulliyāt*. Mu’assasat al-Risālah, Beirut.
- al-Kurdī, Jamāl Maḥmūd. (2003). *Al-Qānūn al-Wājib al-Taṭbīq fī Da’wā al-Taḥkīm*. Cairo: Dār al-Nahdah al-‘Arabīyah.
- al-Manāyi‘ī, Hānī Muḥammad. (2011). *Iṭtifāq al-Taḥkīm wa ‘Uqūd al-Istithmār al-Bitrūlīyah*. Alexandria: Dār al-Fikr al-‘Jāmi‘ī.
- al-Mawājīdah, Muṣād Maḥmūd. (2010). *Al-Taḥkīm fī ‘Uqūd al-Dawlah dhāt al-Ṭābi‘ al-Duwalī* – *Dirāsah Muqārnah*. Jordan: Dār al-Thaqāfah.
- al-Shāfi‘ī, Muḥammad ibn Idrīs. (1990). *Al-‘Umm*. Dār al-Ma‘rifah.
- al-Shāṭibī, Abū Iṣhāq Ibrāhīm ibn Mūsā ibn Muḥammad al-Lakhmī. (d. 790 H). *Al-Muwāfaqāt fī Uṣūl al-Shāri‘ah*. al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrā, Egypt.
- al-Ṣiddah, ‘Abd al-Mun‘im Faraj. (1971). *Uṣūl al-Qānūn*. Beirut: Dār al-Nahdah al-‘Arabīyah.

- Firdaws Nûr al-Hudâ, Muhammâd. (2003). *Āthâr al-Żurûf al-Ijtîmâ'iyah 'alâ al-Fatâwâ al-Shâri'iyah*: Mâlîzyâ Namûdhajan. Kuala Lumpur: International Islamic University Malaysia, Research Center.
- Ibn Manzûr, Jamâl al-Dîn Muhammâd ibn Makram. (d. 711 H). *Lisân al-'Arab*. Entry: ḥallâl. Cairo: Dâr Şâdir.
- 'Ilm al-Dîn, Muhyî al-Dîn Ismâ'îl. (2000). *Mañṣat al-Taḥkîm al-Tijârî al-Duwâlî*. Dâr al-Nahâdah al-'Arabiyyah li al-Nâshr wa al-Tawzî'.
- Jam' al-Fiqh al-Islâmî al-Duwâlî. (2013). *Al-Qarâr raqm 198 (421/)*, al-Dawrah al-Hâdiyyah wa al-'Ishrûn. Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.
- Jamâl al-Dîn, Şâlâh al-Dîn. (2005). *Al-Taḥkîm wa Tanâzu' al-Qawâñîn fî 'Uqûd al-Tanmiyyah al-Tiknûlûjîyyah*. Alexandria: Dâr al-Fîkr al-Jâmi'i.
- Jam'ân, Nâṣîr Nâgî. (2008). *Qânûn al-Taḥkîm fî al-Qâdâyâ al-Tijârîyah*. Alexandria: Dâr al-Fâth, al-Maktab al-Jâmi'i al-Hâdiyyah, Egypt.
- Jandûbî, 'Abd al-Salâm. (2015–2016). *Al-Taḥkîm fî al-Manâzâ'ât al-Mâṣrifîyyah al-Islâmîyah* (Dirâsah Fiqhiyyah Qânûnîyah). Master's thesis, Jâmi'at al-Zaytûnah, al-Mâ'had al-'Âlî li-Uşûl al-Dîn, Tunis.
- Khalîl, Ahmâd. (2010). *Khuşûşîyyât al-Taqâdî amâm al-Mâhâkîm al-Iqtîşâdiyyah*. Alexandria: Dâr al-Mâṭbû'ât al-Jâmi'iyyah.
- Majma' al-Fiqh al-Islâmî al-Duwâlî. (2015). *Al-Qarâr raqm 210 (622/)*, al-Dawrah al-Thâniyyah wa al-'Ishrûn. Kuwait.
- Malaysia. (2009). *Al-Muwâṣafah al-Qiyâsîyah al-Mâlîzyâ li-Muntajât al-Aghâdiyyah al-Halâl* (MS 1500:2009).
- Malaysia. (2011). *Qânûn al-Awâṣîf al-Tijârîyah al-Mâlîzyâ*.
- Mas'ad, Muhyî Muhammâd. (2010). *Al-Wajîz fî al-Mâhâkîm al-Iqtîşâdiyyah*. al-Maktab al-Jâmi'i al-Hâdiyyah.
- Nûr al-Hudâ, Muhammâd Firdaws. (2003). *Āthâr al-Żurûf al-Ijtîmâ'iyah 'alâ al-Fatâwâ al-Shâri'iyah*: Mâlîzyâ Namûdhajan. Kuala Lumpur: International Islamic University Malaysia.
- Rajâb, Muhammâd 'Abd al-Laṭîf. (2006). *Taqnîn al-Ahkâm al-Shâri'iyah Dârûrah 'Aşriyyah*. Paper presented at Nadwat al-Qâdâ' al-Shâri' fî al-'Aşr al-Hâdiyyah: al-Wâqî' wa al-Āmâl, Kulliyah al-Shâri'ah wa al-Dirâsât al-Islâmîyah, Jâmi'at al-Shâriqah.
- Rîdwân, Abû Zayd. (1996). *Al-Usûs al-Āmmah lil-Taḥkîm al-Tijârî al-Duwâlî*. Dâr al-Kitâb al-Hâdiyyah.
- Şâdiq, Hishâm; 'Akâshah, 'Abd al-'Âl. (2010). *Al-Qânûn al-Duwâlî al-Khâṣ*. Alexandria: Dâr al-Fâth li al-Ṭibâ'ah.
- Salâmah, Ahmâd 'Abd al-Karîm. (2006). *Al-Taḥkîm fî al-Mu'âmalât al-Mâliyyah al-Dâkhiliyyah wa al-Duwâliyyah*. Cairo: Dâr al-Nahâdah al-'Arabiyyah.
- Sâmî, Fawzî Muhammâd. (2006). *Al-Taḥkîm al-Tijârî al-Duwâlî*. Amman: Dâr al-Thaqâfah.
- Sanâjlah, Muhammâd. (2024, January 29). *Şinâ'at al-Ṭâ'âm al-Halâl tazdâhar fî al-'Âlam waṣṭ iqbâl wâsî' min ghayr al-Muślimîn*. Al-Jazîrah Net. <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/1/29/صناعة-الطعام-تصدر-في-العالم>, accessed February 15, 2025.
- Shahîdah, Qâdat. (2007). *Al-Mas'ûliyyah al-Mâdâniyyah lil-Muntij*: Dirâsah Muqârnah. Alexandria: Dâr al-Jâmi'ah al-Jadîdah.
- Wâlî, Fâthî. (2007). *Qânûn al-Taḥkîm fî al-Nazariyyah wa al-Taṭbîq*. Alexandria: Manshâh al-Mâ'ârif.
- Zakkî 'Abd al-Barr, Muhammâd. (1986). *Taqnîn al-Fiqh al-Islâmî*. Idârat Iḥyâ' al-Turâth al-Islâmî, Qatar.